الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
22 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

*بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54137 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/60/123، 131، 157، 164، 172، A/60/403-S/2005/621 وA/60/405-S/2005/623)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/60/129، 130، 336، A/60/403-S/2005/621 وA/60/405-S/2005/623)

١ - **السيد نافوتي** (فيجي): قال إن فيجي تؤيد توصيات إعلان بانكوك الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومنها الدعوة إلى توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية من أجل مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية. وأضاف أن وفده يرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني (A/60/131).

٢ - وذكر أن وفده يشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالات الأخرى لمساعدة الدول في مجال تعزيز إنفاذ القانون ورعاية التعاون على الصعيد الدولي وعبر الحدود. وقال إن فيجي قامت، متابعة للمؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب الأشخاص والاتجار بهم والجرائم عبر الوطنية ذات الصلة، المعقود في بالي في سنة ٢٠٠٤، باستضافة حلقة عمل شارك في تنظيمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بشأن التوفيق بين المصلحة المشروعة للدولة في مراقبة الهجرة وحماية اللاجئين/

٣ - ولاحظ أن حكومته تؤيد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأنها صدقت على خطة عمل مكافحة الفساد لآسيا والمحيط الهادئ. وقال إن البرلمان ينظر حاليا في مجموعة من المسائل ذات الصلة بمكافحة الفساد ومنها تمديد نطاق التعاون الدولي والمساعدة المتبادلة في مسائل الجريمة إلى ما بعد نيوزيلندا واستراليا، ووضع مدونات لقواعد السلوك والتشريعات الخاصة للمبلغين عن الفساد. وأضاف أن حكومته ستنشئ أيضا لجنة مستقلة لمكافحة الفساد.

٤ - وتابع حديثة قائلا إن الإرهاب يعتبر من التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي، ويتطلب استجابة دولية منسقة وشاملة. وأضاف أن المجتمع الدولي عليه معالجة المظالم المشروعة التي يسببها اليأس والاستياء والجهل والفقر ورعاية العلاقات الدولية القائمة على المساواة في السيادة، والتعددية والعدالة والتنمية المستدامة من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب. وقال إن فيجي ستقوم، كجزء من الجهود الدولية، باستضافة الاجتماع الثامن لمجموعة آسيا/المحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال في وقت لاحق من تشرين الأول/أكتوبر.

٥ - وذكر أن وفده يشيد بتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/60/130). ويؤيد دعوة المجتمع الدولي إلى الابتكار في متابعته للدورة الاستثنائية العشرين، الموجهة من لجنة المخدرات. وقال إن فيجي تظل يقظة في مكافحة الاستخدام الإجرامي لجزرها بوصفها مأوى للمرور العابر لتجارة المخدرات الدولية. وأورد، على سبيل المثال، أن شرطة فيجي، العاملة مع نظرائها من استراليا وماليزيا ونيوزيلندا، قد أوقفت مؤخرا، عملية لمخدر الميثامفيتامين البلوري قيمتها ٥٠٠ مليون دولار. ختاما، أعاد تأكيد التزام حكومته بالتعاون مع المجتمع الدولي في وضع تدابير شاملة لمنع الجريمة والنهوض بالعدالة الاجتماعية.

٦ - **السيد ريتر** (لختنشتاين): قال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تمثل خطرا كبيرا على السلام والأمن الدوليين وينبغي

التصدي لها على جميع المستويات. وأضاف أن دور الأمم المتحدة يتمثل في تعزيز فعالية التدابير المضادة المتخذة على نطاق العالم لمكافحة هذه الجرائم، وهو أمر يمكن تحقيقه من خلال تعزيز التنسيق وزيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرات اللازمة.

٧ - ومضى يقول إن لختنشتاين تدعم أنشطة بناء القدرات لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال المساهمات المالية والحلقات التدريبية. وأضاف أن حكومته قررت في سنة ٢٠٠٥ تخصيص ١,٤ مليون دولار لأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال السنوات الأربع المقبلة. ولاحظ أن جزءا أساسيا من هذه الأموال ستستخدم لمشاريع أسباب العيش البديلة في أفغانستان وكذلك للبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال. وأن البرنامج قد سلم بأهمية بناء قدرات الاستخبارات المالية ومنحت أولوية لتقديم المساعدة التقنية والتدريب لوحدات الاستخبارات المالية. وأعرب عن ترحيب وفده بهذا النهج حيث أن هذه الوحدات تعمل كجهات وصل بين سلطات إنفاذ القانون والسلطان المالية والتنظيمية، وتوفر سبيلا جديدا هاما لجمع وتبادل المعلومات المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى السلطات في جميع أنحاء العالم.

٨ - وأكد أن مشاركة القطاع الخاص، بالشكل الملائم، في وضع تدابير وقائية مضادة ذات أهمية حاسمة في مكافحة غسل الأموال والفساد. وقال إنه يلزم تشجيع ثقافة النزاهة والمساءلة في القطاعين العام والخاص، على السواء، من أجل كبح الفساد. وأضاف أن السلطات العامة مدعوة لقيادة هذه الجهود بضمان الإدارة الرشيدة وإعلاء سيادة القانون.

٩ - ولاحظ أن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير قد سلم بأن استجابة المجتمع الدولي للجريمة المنظمة أثناء الصراع وبعد انتهائه كانت لا مركزية ومجزأة. وقال إن الأطراف المتحاربة السابقة تسعى، أحيانا، في فترات ما بعد الحرب، إلى استغلال الاتصالات الإجرامية والخبرة المكتسبة أثناء الحرب، مما يقوض الجهود الدولية لبناء السلام. وإنه من المهم، لذلك، أن تولي لجنة بناء السلام التي أنشأها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أهمية خاصة لوضع وتنفيذ تدابير لحظر الصلات القائمة بين المؤسسات الإجرامية والصفوة السياسية. وأكد أن لجنة بناء السلام سيطلب إليها تقديم المساعدة للبلدان الخارجة من الصراع لضمان خلو مؤسسات الدولة المعاد إقامتها من الفساد وإقامة العدل بإنصاف.

١٠ - **السيدة فيلر** (المكسيك): قالت إن الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات يمثلان خطرا متزايدا للاستقرار الاجتماعي والمحافظة على سيادة القانون والتنمية الاقتصادية والسياسية ويتطلبان بذل الجهود الوطنية فضلا عن وضع استراتيجية دولية متعددة الأطراف. وأضافت أن وفدها يرحب، لذلك بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ، قريبا، وهي أول صك دولي يعالج الفساد بصورة شاملة ومتكاملة.

١١ - وتابعت حديثها قائلة إن التدابير العقابية المتخذة ضد الجريمة المنظمة وتجار المخدرات غير كافية لمنع الجريمة المنظمة وردعها. أضافت أن البرامج الوقائية البديلة للتنمية وبناء القدرات وحملات زيادة الوعي التي تشمل قوات الأمن والمجتمع، عامة، لا غنى عنها أيضا، خاصة، في إطار مكافحة المخدرات على نطاق دولي. وإن هذه الاستراتيجيات تساعد على الحد من عرض المخدرات بالإضافة إلى النهوض بالتنمية المستدامة. وأعربت عن أسفها، مع ذلك، لأن الجهود المبذولة للحد من العرض لا تضاهيها تدابير مقابلة لكبح الطلب. وأضافت أنه يلزم وضع سياسات موجهة نحو بلدان المرور العابر، التي يعاني سكانها بصورة متزايدة من العنف

والتفكك الاجتماعي الذي لا يعاني منه عادة إلا البلدان المنتجة للمخدرات والمستهلكة لها.

١٢ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالتزام الدول الأعضاء مجددا بمواصلة بذل الجهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على النحو الوارد في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠). وقالت إن الوفاء بهذا الالتزام يقتضي التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة ولجنة المخدرات وكذلك أهداف عام ٢٠٠٨ الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (القرار دإ٢٠/٢، المرفق). وأضافت أن حكومتها تحث أيضا الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أن تفعل ذلك.

١٣ - وأكدت أن المكسيك ستواصل مشاركتها الكاملة في مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وستقدم مشروع قرار شامل بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. واختتمت حديثها قائلة إن وفدها يتطلع إلى المقترحات المقدمة من الوفود لتدعيم النص وتطبيق أحكامه.

١٤ - **السيد بوبكوف** (بيلاروس): قال إن حكومته تواصل دعمها لزيادة التعاون الدولي في مكافحة الأشكال المختلفة للأنشطة الإجرامية في إطار الأمم المتحدة وتقدر الجهود التي يبذلها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم أعمال المكتب. وأضاف أن منع الاتجار بالأشخاص وقمع الهجرة غير القانونية والاتجار غير المشروع بالمخدرات تعتبر من الأولويات بالنسبة لحكومته، حيث أن بيلاروس تتأثر بصورة خاصة من هذه المشاكل، باعتبارها دولة مرور عابر.

١٥ - ومضى يقول إن البيان الذي أدلى به رئيس بيلاروس بشأن ضرورة قيام المجتمع الدولي بزيادة جهوده لمكافحة الاتجار بالأشخاص يمثل امتدادا للجهود التي تبذلها حكومته لمواجهة هذا الشكل المعاصر من أشكال الرق على الصعيدين الوطني والدولي. ولاحظ أن ملايين من الأشخاص يقعون فريسة لهذه التجارة كل يوم.

١٦ - ولاحظ أن بيلاروس خطت خطى واسعة في سن تشريعات تتفق مع القوانين والقواعد الدولية التي تنظم الاتجار بالأشخاص، ومنها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية. وقال إنها وضعت خطة عمل وطنية شاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وانتشار البغاء للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ وإنها تنفذ مشاريع دولية لقمع هذا الاتجار وإعادة تأهيل الضحايا.

١٧ - ولاحظ أن حكومته صادفت صعوبات، مع ذلك، في تعاونها مع الدول الأخرى، وتشمل تأخر الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية، مما يمكن المجرمين من تفادي الملاحقة الجنائية. ولذلك، فإن وفده يدعو الأمم المتحدة إلى إقامة شراكة عالمية لمكافحة الرق والاتجار بالأشخاص في القرن الحادي والعشرين.

١٨ - وأكد ضرورة أن تولي لجنة المخدرات مزيدا من الاهتمام لمشكلة المخدرات التي تواجهها بلدان المرور العابر. وقال إن طابع المرور العابر لبيلاروس أدى إلى زيادة نسبتها ٨٠ في المائة في الاستخدام المحلي للمخدرات خلال السنوات الخمس الأخيرة، مما يمثل تحولا من تجارة المخدرات التي

تتضمن مشتقات طبيعية إلى مخدرات تركيبية ''أقوى''. وأضاف أن بيلاروس تقع في مفترق طرق تجارة خشخاش – الأفيون، القادمة من أفغانستان وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى إلى أوروبا وتجارة المخدرات التركيبية القادمة من أوروبا. ختاما، قدم توصية من حكومته بأن يكون المنسق المقيم للمكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبيلاروس وروسيا، مقره في بيلاروس مباشرة، نظرا لموقع بلده الفريد.

١٩ - **السيدة سيرازي** (شيلي): قالت إن العولمة مفيدة بلا شك وإن كانت قد جلبت الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأشخاص والمخدرات والأسلحة، وما يتصل بذلك من غسل الأموال. وأكدت، لذلك، أن المجتمع الدولي مطالب باليقظة المستمرة إزاء التطور الدينامي للأنشطة الإجرامية بحيث تتخذ إجراءات مشتركة للتصدي لها في الوقت المناسب. وأضافت أن بلدها يؤكد من جديد التزامه بالمساعدة على دعم التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية والفساد والإرهاب، على جميع الجبهات، وفقا للقانون الدولي. وإنه صدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الخاصة بالاتجار بالأشخاص وبتهريب المهاجرين، وإنه يستعد للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢٠ - وتابعت حديثها قائلة إن تزايد تعقيد الجرائم الاقتصادية والمالية يضفي بعدا مقلقا على الجريمة المنظمة التي تشكل خطرا كبيرا على الاقتصادات الوطنية والنظام المالي العالمي والاستقرار السياسي للدول، وإنه يلزم، لذلك، اعتماد نهج متكامل ومنهجي إزاء ظواهر من قبيل الفساد وغسل الأموال. وأوضحت أن الوقت قد حان لتركيز الجهود العالمية والوطنية على إنفاذ الصكوك الموضوعة من أجل دعم التعاون الدولي في مجال الجريمة وتحسين النظم الوطنية التي يمكن أن تيسِّر المساعدة الجنائية المتبادلة بسرعة وكفاءة. وأكدت أن مؤتمر بانكوك المعني بالجريمة والدورة الأخيرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أثبتا جدواهما كمنتديين هامين لتبادل وجهات النظر وتحديد الأهداف والسياسات.

٢١ - ولاحظت أن شيلي، اقتناعا منها بأن التعاون المتعدد الأطراف هو الطريق الوحيد لتحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب الذي يلزم مواجهته باستراتيجية عالمية تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، قد أكدت من جديد ضرورة وضع استراتيجية من هذا القبيل وإتمام المفاوضات الخاصة بوضع اتفاقية عامة بشأن الإرهاب، على النحو الوارد في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأضافت أن الجهود التي قامت بها شيلي لمناهضة الإرهاب تشمل التصديق على ١٢ من اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وتوقيعها على اتفاقية الإرهاب النووي، مؤخرا. وإنها شاركت بصورة نشطة في المفاوضات الجارية في اللجنة السادسة، وتولت، مؤخرا، رئاسة لجنة فرض الجزاءات على القاعدة وطالبان، وعضوية لجنة مكافحة الإرهاب وهي من الأدوات الأساسية للمجتمع الدولي في هذا الكفاح.

٢٢ - وذكرت أن الجريمة في شيلي قد واجهت، في العقود الأخيرة، سياسة ذات أولوية تنطوي على إجراءات متكاملة من جانب الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمنع الجرائم ومراقبتها والمعاقبة عليها، وإعادة تأهيل المذنبين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وقالت إن سياسة الأمن العام في البلد تستند إلى مجموعة واسعة النطاق من المدخلات العامة والخاصة. وإن إصلاح الإجراءات الجنائية من أوجه النجاح الملحوظة، حيث أقيم نظام لتعادل الأركان الجنائية على أساس مبادئ التدخل الشفوي، والفورية والعلنية والشفافية، يراعي العوامل الخاصة المتصلة بشباب المجرمين ويحقق تمشي التشريعات بدقة مع اتفاقية حقوق الطفل.

٢٣ - وأوضحت أن جميع الدول — سواء كانت منتجة للمخدرات أو مستهلكة لها أو دول مرور عابر لها — معرضة للخطر من الاتجار بالمخدرات ومن الشرور المصاحبة لذلك. وقالت إنه لا يمكن تحقيق مراقبة فعالة للمخدرات دون جهود متسقة ومنسقة، وهذا يعني الحد من العرض والطلب معا مع تنمية القدرات اللازمة لمكافحة جريمة تستفيد من العولمة والتطور التكنولوجي والتقدم العلمي وانفتاح الأسواق الإقليمية. ولاحظت، لذلك، أن حل مشكلة المخدرات العالمية يكمن في التعاون الدولي بجميع أشكاله ويعتمد، بدرجة كبيرة على الإرادة السياسية للدول وقدرتها على التعاون. ورحبت بالتقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف عام ٢٠٠٨.

٢٤ - وأكدت أن التزام شيلي بمكافحة مشكلة المخدرات من خلال الاحترام الدقيق للميثاق وخاصة للسيادة ولجميع الحريات الأساسية، يظل ثابتا. وإنها حاولت تبسيط تشريعاتها وأصدرت مؤخرا قانونا جديدا كجزء من استراتيجية تشمل كامل دورة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك استراتيجيات إعادة التأهيل ومنع الاستهلاك. وقالت إن القانون الجديد يضع أيضا الإطار الأساسي لمراقبة الإنتاج والتنظيم واستيراد السلائف الكيميائية وتصديرها. وأضافت أن التعاون الدولي من أجل القضاء على المحاصيل غير المشروعة يجب أن يتركز في التدريب والتثقيف في مجال الإنتاج البديل، من أجل تيسير التنمية المستدامة للبلدان المتأثرة. ومن هذه الأنشطة المؤتمر الدولي الثالث والعشرين لإنفاذ قوانين المخدرات، الذي استضافته شيلي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٢٥ - ختاما، قالت إنه، نظرا للنتائج المعاكسة الهائلة المترتبة على مشاكل الجريمة والمخدرات العالمية بالنسبة لأمن البشر، من المهم حماية الأفراد — وخاصة الأطفال والشباب — وضمان أمنهم، وهذا لا يعني غياب الأخطار الحقيقية أو المحتملة فقط، بل تهيئة مناخ داعم يمكنهم من تنمية إمكاناتهم.

٢٦ - **السيد ميلو** (ألبانيا):قال إن وفده يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي وأضاف أن الجريمة الدولية تمثل خطرا متزايدا على الأمن والتنمية وحقوق الإنسان في العالم. وأن وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تشدد، عن حق، على الآثار السلبية التي تمثلها الجريمة عبر الوطنية على التنمية والأمن وحقوق الإنسان والحاجة إلى استجابة جماعية.

٢٧ - وأكد أن ألبانيا ملتزمة بمكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص على جميع المستويات وأن حكومته تعالج المشكلة من خلال تشريعاتها الوطنية والجهود المبذولة على مستوى المجتمع المحلي، ومنها استراتيجيات مكافحة الاتجار بالأفراد والأطفال، وكذلك عن طريق الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٢٨ - وأوضح أن ألبانيا مؤيدة تماما للدعوة الموجهة من مؤتمر القمة العالمي إلى تعزيز التعاون الدولي فيما يتصل بقضايا الهجرة وأنها وضعت استراتيجية وخطة عمل وطنية لهذا الغرض. وذكر أن حكومته على وعي تام بضرورة التصدي للمشاكل المتصلة بالمخدرات وتجارة المخدرات، بصورة فعالة، حيث أن ألبانيا استخدمت كمنطقة للمرور العابر، واعتمدت استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

٢٩ - وذكر أن ألبانيا تشارك الاتحاد الأوروبي في رأيه القائل بأن الفساد عقبة في سبيل التنمية المستدامة والإدارة الرشيدة. ولذلك، فإن حكومته قد أعلنت أن مكافحة الفساد تعتبر أولوية عليا. وقال إن سياسات مناهضة الفساد النشطة ستكتمل بوضع سياسات وقائية شاملة تقوم على الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات

والإشراف، على نطاق أوسع. واختتم حديثه قائلا إن الحكومة تعتزم أيضا النظر في مستوى مشاركة الدولة في الاقتصاد وتقليل البيروقراطية والحواجز الإدارية إلى أدنى حد ممكن مع تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٣٠ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): تكلم باسم الدول السبع الأعضاء في رابطة الدول المستقلة — الاتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيستان وكازاخستان — فقال إن مشكلة المخدرات العالمية تهدد رفاه الشعوب والاستقرار الاقتصادي والسياسي والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم السلام والأمن. وأضاف أن تزايد الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وثيق الصلة بالهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي.

٣١ - وأوضح أن وفده يولي أهمية كبيرة لتعزيز أنشطة مراقبة المخدرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة ويرحب بعزم الدول الأعضاء على التغلب على مشكلة المخدرات العالمية من خلال التعاون الدولي والاستراتيجيات الوطنية للقضاء على المعروض من المخدرات غير المشروعة والطلب عليها معا. وقال إن حكومته تشيد أيضا بالقرار المتخذ في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والخاص بدعم قدرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وستنظر بعناية في تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (E/2005/28/Rev.1).

٣٢ - وذكر أن حكومته تنسق أنشطتها مع وكالات مراقبة المخدرات في رابطة الدول المستقلة وتقوم بأنشطة مشتركة معها وتدعم التعاون القانوني والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة بين بلدان الرابطة. وقال إن كازاخستان تدعم أيضا التعاون دون الإقليمي من خلال إجراءات منها إنشاء مركز لجمع بيانات مراقبة المخدرات لآسيا الوسطى وتبادل المعلومات وتقديم المساعدة المتبادلة في مكافحة المخدرات غير المشروعة.

٣٣ - وذكر أن وفده يشارك الأمين العام في رأيه القائل بأن حالة الأمن في أفغانستان تظل مسألة تثير قلقا شديدا حيث أن ''الطريق الشمالي'' الممتد عبر أقاليم آسيا الوسطى والاتحاد الروسي من أهم الطرق المستخدمة للمخدرات القادمة من أفغانستان إلى رابطة الدول المستقلة وأوروبا، حيث أن الجزء الأكبر من الهروين القادم إلى الرابطة منشأه أفغانستان. وأكد لذلك أن الحكومة ستواصل بذل الجهود لدعم حزام الأمن الخاص بمراقبة المخدرات حول أفغانستان وتؤيد مواصلة تطوير مبادرة حلف باريس (S/2003/641) لقمع الاتجار بالمخدرات غير المشروع الناشئ من أفغانستان. ختاما، أعلن أن كازاخستان تؤيد الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لدعم السلام والأمن في البلد وتدعو الأمم المتحدة إلى تزويدها بالمساعدة اللازمة لتسوية النزاع هناك. وأن حكومته، مستعدة، من جانبها، للعمل مع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء لزيادة التعاون وإقامة جبهة مشتركة لمواجهة المخدرات غير المشروعة.

٣٤ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن الخطر العالمي المتمثل في الجريمة عبر الوطنية التي تضم مجموعة هائلة من الأنشطة الإجرامية يشكل تهديدا خطيرا للتنمية والسلام والأمن. وإن بلده ملتزم تماما بمكافحة هذه الجرائم ولذلك فهو يؤيد الجهود الدولية والإقليمية فضلا عن اتخاذ التدابير التشريعية وغيرها للقضاء على هذه الأنشطة. وأضاف أن اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في بلده قامت بالتحقيق في الجرائم الخاضعة للعقوبة بموجب قانون مكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤ والجرائم التي يعاقب عليها بموجب قانون مكافحة الفساد لسنة ١٩٤٧. ويمكن أن تبدأ التحقيق في أي بلاغ عن ممارسة سيئة. وأذكت اللجنة الوعي الجماهيري بالدور

الذي تقوم به من خلال الحلقات الدراسية والندوات وحلقات العمل.

٣٥ - وذكر أن بنغلاديش صدقت على ١٢ من اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالإرهاب وأنها طرف في اتفاقية رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب. وأصدرت قانون منع غسل الأموال في سنة ٢٠٠٢، تمشيا مع الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وقال إن الحكومة صدقت على اتفاقية رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء في عام ٢٠٠٢، وذلك بالإضافة إلى أهم ثلاث اتفاقيات للأمم المتحدة الخاصة بالمخدرات واتفاقية رابطة جنوب شرق آسيا المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وأبرمت كذلك عدة اتفاقات ثنائية ومذكرات تفاهم بغية حظر الاتجار بالمخدرات وتحويل السلائف الكيميائية، وأنها مستعدة لمواصلة التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

٣٦ - وبيَّن أن قوانين بنغلاديش تفرض عقوبات صارمة على مجرمي المخدرات، وأن عدة قوانين قد صدرت لمناهضة الاتجار بالمخدرات، منها قانون (تعديل) مراقبة المخدرات لسنة ٢٠٠٠، الذي يضم الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات لسنة ١٩٨٨، ويحدد فترة التحقيقات في قضايا المخدرات، وقانون (تعديل) مراقبة العقاقير المخدرة لسنة ٢٠٠٤، الذي أعاد تعريف الكحول. وأكد أن واردات الأفيون الخام محظورة منذ سنة ١٩٨٤، وأن زراعة الحشيش حظرت في سنة ١٩٨٧، وفرض بعدها حظر كامل على تخزين الحشيش وتوزيعه وبيعه واستهلاكه في سنة ١٩٨٩. وقال إن قانون مراقبة العقاقير المخدرة لسنة ١٩٩٠، بصيغته المعدلة دعم هذه التحذيرات، ويعتبر المؤثرات العقلية من العقاقير الخاضعة للمراقبة.

٣٧ - وأكد ضرورة اتخاذ تدابير منسقة لتنفيذ القرارات والتوصيات الواردة في إعلان بانكوك الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وحث الأمم المتحدة على تعميق شراكتها الإقليمية وتوفير التمويل والتعاون التقني للبلدان النامية من أجل مكافحة الأخطار العالمية التي تهدد السلام والأمن.

٣٨ - **السيد بيكارتشوك** (أوكرانيا): وقال إن بلده يشارك المجتمع الدولي قلقه إزاء تصاعد الجريمة في العالم ويؤيد اتخاذ إجراءات متضافرة لمنعها والقضاء عليها. وأضاف أن السلطات الأوكرانية تمنح أولوية لمكافحة الجريمة والفساد، وأنها تواصل بذل قصارى جهدها لتحسين القدرات الوطنية في مجال مكافحة هذه الشرور وأقامت تعاونا نشطا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، في هذا الصدد، وذكر أن بلده صدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإنه في سبيل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأن الاتفاقيتين ستعطيان دفعة جديدة لقدرة المجتمع الدولي على مكافحة الفساد.

٣٩ - وأوضح أن الدورة الراهنة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المكرسة لوضع آليات لتنفيذ الاتفاقية، يجب أن تكون علامة على الطريق في دعم التعاون الدولي لمكافحة الجريمة على الصعيد المتعدد الأطراف، تحت رعاية الأمم المتحدة. ورحب أيضا بنتائج مؤتمر بانكوك للجريمة وأعرب عن ثقته في أن يوفر إعلان بانكوك سبلا لدعم نظام العدالة الجنائية والتعاون الدولي في مجال منع الجريمة من أجل ضمان سيادة القانون.

٤٠ - ولاحظ أن أوكرانيا، إيمانا منها بأن الإرهاب يهدد كل ما تمثله الأمم المتحدة بالخطر، كما أعلن الأمين العام، قد انضمت إلى ١٢ اتفاقية دولية لعزمها على القضاء على هذا الخطر الذي تواجهه الإنسانية. وأضاف أن بلده كان من

أوائل الموقعين على اتفاقية الإرهاب النووي، وأنه أثبت استعداده للانضمام إلى الجهود المبذولة لتجنب هذه الأخطار التي تهدد الجنس البشري.

٤١ - وأعرب عن ترحيب بلده بإنشاء وظيفة منسق لمناهضة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي وباعتماد برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون مع الشركاء من أجل تنشيط جهود أعضائه والدول المجاورة. وقال إنه سيتعاون مع الشركاء بنشاط في إطار هذا المشروع وغيره من المشاريع.

٤٢ - ختاما، أكد أن أوكرانيا تمنح أولوية أيضا للأنشطة التي تقوم بها جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا في تعاونها الإقليمي لمكافحة الإرهاب، وتثق أن المجموعة يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة للأمن والاستقرار في القارة.

٤٣ - **السيد آلاي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأخطار المتمثلة في المخدرات والجريمة تتشابك مع عوامل ناشئة أخرى في شبكة من التهديدات العالمية تتمثل في الإرهاب، والفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخلف وتعاني منها مجتمعات عديدة، ويلزم معالجتها، كل على حدة، من خلال جهود فعالة وشاملة من جانب المؤسسات المعنية. وأضاف أن جميع المناطق لا تواجه نفس الأخطار: فبينما نجد أن أهم هذه المسائل منتشرة، هناك مسائل أخرى، منها الفقر والتخلف، وضعف إنفاذ القوانين والسلطة القضائية قد تكون أهم الأسباب وراء انتشار المخدرات والجريمة في بعض المجتمعات. وإن البلدان مقيدة لذلك بوضع نهج ومبادرات توجه جهود مشتركة تناسب ديناميات المنطقة التي تقع فيها.

٤٤ - وأورد، على سبيل المثال، أن الظروف الخاصة ببلده باعتباره الطريق الرئيسي لمرور المخدرات العابر إلى الغرب تفرض على السلطات تركيز الاهتمام على مراقبة الحدود، وتعزيز إنفاذ القوانين، وزيادة قدرات الشرطة، بالاقتران بمبادرات أخرى متصلة بالتنمية بجميع أبعادها وأكد أن التعاون الدولي والإقليمي ذو أهمية حاسمة في هذا المجال، بشكل واضح.

٤٥ - وتابع حديثه قائلا إن بلده قام بزيادة عدد العمليات العسكرية وعمليات الشرطة بصورة كبيرة، عند حدوده وأنفق ما يزيد عن ٨٠ مليون دولار لدعم حدوده مع أفغانستان، مما أدى إلى تدمير شامل لشبكات الاتجار والاستيلاء على ٢٩٠ طنا من المخدرات. وأكد أن تفكيك هذه الشبكات هو أكثر الأساليب فعالية لمكافحة هذه الآفة، وإن كان يحتاج إلى تعاون أوثق داخل المنطقة، بينما يعتمد النجاح أيضا على التنسيق والتعاون فيما يتصل بالتبادل السريع الكامل للمعلومات. وذكر أن بلده بدأ تدريب شرطة المخدرات الأفغانية وبناء الطرق ونقاط الحدود عند الحدود المشتركة للبلدين، تحقيقا لهذه الغاية. وأوضح أن أحد هذه المشاريع سيقوم بتدريب ٤٠ من ضباط شرطة الحدود الأفغان الذين سيعينون في هذه النقاط، مع قيام ألمانيا بدور المنسق.

٤٦ - وأكد عزم البلد على التعاون في تنفيذ اتفاقيات المخدرات للسنوات ١٩٦١ و١٩٧١ و١٩٨٨، وأنه قام لذلك بوضع إطار محدد من خلال مذكرات التفاهم بشأن التعاون مع ٣٥ بلدا. وقال إنه استقبل ضباط الاتصال المعنيين بالمخدرات والقادمين من المملكة المتحدة وإيطاليا، في محاولة لتعزيز تعاونه الدولي، وقام ضباط الاتصال الإيرانيين المعنيين بالمخدرات بزيارة بلدان أخرى. وأضاف أن إيران وسعت تعاونها مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من خلال الأشراف على الاستعمال المشروع للمخدرات للأغراض الطبية والعلمية.

٤٧ - وفيما يتصل بالحد من الأضرار، ذكر أن السلطات اتخذت تدابير لحماية الضحايا وترتيب أولوية المدنيين حسب

النوع وفترة الإدمان ودرجة الضرر المحتمل إحداثه لأنفسهم وللمجتمع. وقال إن الاهتمام الرئيسي، في الوقت الحالي، هو علاج مستخدمي المخدرات عن طريق الأوردة ذوي الأنشطة العالمية الخطورة. وأضاف أن الجهود شملت إنشاء مئات العيادات الخارجية التي تعالج آلاف عديدة من المدمنين؛ وتوزيع أقراص الميثادون على نطاق الدولة، ودعم المنظمات غير الحكومية وتشغيل العيادات في السجون، مع توزيع المحاقن، وتقديم الخدمات التالية للعناية إلى ١٢٨ ٠٠٠ سجين.

٤٨ - وفي الختام، أعاد تأكيد التزام حكومته بتعزيز تعاونها مع البلدان والمنظمات الدولية المعنية واستعدادها للمساهمة في جميع مشاريع مكافحة خطر المخدرات.

٤٩ - **السيدة الشامِسي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن مشكلة المخدرات مازالت تمثل تحديا خطيرا للصحة في العالم ولتنفيذ مشاريع التنمية، رغم جهود المجتمع الدولي. ورحبت بالتقدم النسبي الذي تحقق في مواجهة المشكلة، وإن كان يجب مواصلته من خلال محاولات أكثر تنظيما وتنسيقا لدعم التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بغية تبادل المعلومات وتحسين إجراءات الرصد وتطوير النظم القانونية والقضائية من أجل تحقيق الأهداف المقررة لسنة ٢٠٠٨. وأكدت أن المسؤولية عن نجاح برامج التنمية البديلة تتجاوز البلدان التي توفر فيها المخدرات، عادة، مصدرا أساسيا للدخل. وفي هذا الصدد، حثت البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بتعزيز المساعدة المالية والتقنية والاقتصادية المقدمة منها لدعم مكافحة المخدرات في البلدان النامية. وقالت إن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة عليها أن تقوم أيضا بدور أكبر في دعم قوانين مكافحة المخدرات وإنفاذها، وتدريب ضباط إنفاذ القوانين وتنفيذ البرامج الوقائية المصممة، مثلا، من أجل القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإعادة تأهيل مدمني المخدرات ومعالجة الشرور الأخرى المتصلة بالمخدرات.

٥٠ - وأوضحت أن الإمارات العربية المتحدة قد أولت اهتماما كبيرا في خططها الإنمائية الوطنية لمكافحة مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة، ووضعت استراتيجية ثابتة تستند، على وجه التحديد، إلى مسائل من قبيل سن القوانين الجنائية لمكافحة أنشطة المخدرات غير المشروعة، وإنشاء قاعدة للبيانات الجنائية، وتنظيم الدورات التدريبية لموظفي مكافحة المخدرات وتنفيذ حملات لزيادة الوعي العام، وبرامج العلاج وإعادة التأهيل، وذلك إضافة إلى دعم مشاركتها في الجهود الدولية لمكافحة هذه الجريمة.

٥١ - **السيد سعيد** (السودان): رحب بنتائج مؤتمر بنكوك للجريمة وأكد أن الجهود الدولية في ذلك المجال يجب أن تحترم مبادئ الميثاق وحكم القانون وسيادة الدول. وقال إن السودان تعمل جاهدة على تنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية الخاصة بالتعاون في مجال الجريمة. وأثنى، في هذا الصدد، على الجهود القيمة للمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة، الذي يجب مواصلة دعمه من خلال توفير التمويل اللازم. وأضاف أن السودان يقدر التقدم المحرز في الجوانب المختلفة للمراقبة الدولية للمخدرات ودعا إلى مزيد من التعاون الإقليمي والدولي بغية النهوض بالجهود والخطط الوطنية في هذا المجال. وخاصة من خلال تقديم المساعدة التقنية والتعاون القضائي وبناء القدرات.

٥٢ - ولاحظ أن المرور العابر للمخدرات غير المشروعة في إقليم السودان احتمال دائم، رغم عدم وجود مشكلة مخدرات خطيرة في البلد. ولذلك تتخذ تدابير مضادة في مجال التشريع وزيادة الوعي والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، بصورة دائمة، للحد من هذا الاحتمال. ختاما، دعا إلى تجديد التعهد بالتعاون الوثيق وتبادل المعلومات وتنسيق

الجهود لمكافحة الجريمة وكلها أمور تزداد أهميتها الحيوية بالنسبة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في عالم لا تعرف فيه الجريمة حدود.

٥٣ - **السيدة شينويث** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية الزراعة (الفاو)): قالت إن المنظمة تركز الاهتمام، بشكل أساسي، على التنمية البديلة وأسباب العيش البديلة، وتعمل بصورة وثيقة مع عدة شركاء، منهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خاصة في أفغانستان، ومناطق أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية. وذكرت أن خبراء التنمية البديلة اعترفوا بضرورة الأخذ بنهج استراتيجي منسق من أجل وضع استراتيجية لتحسين إدماج تحليل المخدرات وأهدافها في عمل المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والوطنية وغير الحكومية. ولاحظت أن الفاو وغيرها من المنظمات الدولية بدأت مشاركتها في التنمية البديلة أو زادت هذه المشاركة، في السنوات الأخيرة.

٥٤ - وأعلنت أن هناك حلقتي عمل دوليتين تشارك في تنظيمهما الفاو والوكالة الألمانية للتعاون التقني، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ستقدمان للأطراف صاحبة المصلحة التدريب في مجال التواصل وتنمية التنسيق وإدماج مكافحة المخدرات في التيار الرئيسي. وقالت إن من المنتظر أن يشترك في الحلقتين ممثلو وزارات أو هيئات مراقبة المخدرات، ووزارات التنمية والبلدان المنتجة لمحاصيل المخدرات ومنظمات التنمية الدولية.

٥٥ - وأوضحت أن حلقة العمل الأولى، المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠٠٦، ستوجه الدعوة إلى المشاركين ذوي الخبرة الواسعة في مجال التنمية البديلة وستركز الاهتمام على أوجه التداخل بين خطط التنمية التقليدية والبديلة وتحديد مجالات الشراكة بين الجهات الفاعلة في مجالي التنمية ومراقبة المخدرات.

٥٦ - أما حلقة العمل الثانية، المقرر عقدها في عام ٢٠٠٧، فإنها ستشدد على إدماج مكافحة المخدرات في التيار الرئيسي وسيحضرها ممثلون للوزارات في البلدان المنتجة لمحاصيل المخدرات ومنظمات التنمية الدولية التي لم تشارك بعد في التنمية البديلة رغم استحالة الاستغناء عنها في تكامل أهداف مناهضة المخدرات وتنفيذها.

٥٧ - وأكدت أن الحلقتين ستعززان قدرات البلدان في مجال إعداد المدخلات اللازمة للمناقشات التقنية الخاصة بالتنمية البديلة في لجنة المخدرات والجمعية العامة، وتسعى كل منهما إلى تحقيق الأهداف المقررة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين بحلول عام ٢٠٠٨.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.